# مقدمة

تطرح التكتلات الاقتصادية مخاطر كبيرة بالنسبة للدول النامية؛ حيث إن الآثار الناجمة عن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة تختلف عن اتفاقيات الاتحادات الجمركية، كما أن التجمعات الإقليمية المحدودة تختلف عن التكتلات الاقتصادية القارية التي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى (LARGE ECONOMIC SPASES)، والتي من المنتظر أن يكون لها تأثير في مقدرات الدول غير الأعضاء؛ نظرًا لأن اتفاقيات التكتلات الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدًا في هيكلها ونطاقها الجغرافي الذي تغطيه، بالإضافة إلى تحقيق الاندماج السياسي بالنسبة للدول الأعضاء فيها؛ نظرًا لما قامت به الدول المتقدمة من خلال تكتلاتها. فعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع عضويته إلى العديد من الدول في قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة من طرح تكتل الشرق الأوسط الكبير، وهذه التكتلات ترتبط بدرجات تحرير وتفاعل اقتصادي مختلفة، الأمر الذي قد يسفر عنه المزيد من تحويل التجارة بعيدًا عن أسواق الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات؛ بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى من اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، إذ إن اتفاقيات التكتلات الاقتصادية تزيد من مخاطر تحويل مبادئ تحرير التجارة العالمية إلى مجرد تصور نظري لا يطبق على صعيد الواقع العملي، وتترتب هذه الآثار بغض النظر عما إذا كان الاتفاق المنشأ له هو اتفاق تجارة حرة أو اتحاد جمركي، إلا أن المخاطر تكون ذات معدل أعلى في حالة اتفاقيات الاتحادات الجمركية نظرًا لاتباع سياسات مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء في التكتل، وبالرغم مما قد يوحي به الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية بأنه ليس هناك تعارض بينها وبين الإطار متعدد الأطراف، بتأكيد أنصار الإطار المتعدد على أن مصالحهم يمكن أن تتلاقى مع التكتلات الاقتصادية فإن الواقع العملي ينبئ بغير ذلك، أو على الأقل بأنه ليس من الضروري حدوث مثل

هذا التلاقي من المصالح، وهو ما يتسبب في الجدل الدائر حاليًا حول جدوى كلٍّ من الإطارين في تحرير التجارة العالمية، خاصة في ظل عضوية الدولة الواحدة في أكثر من اتفاقية تكتل اقتصادي، فأعضاء «أبيك» هم أعضاء نافتا والآسيان، وأعضاء الاتحاد الأوروبي يسعون لإنشاء علاقات تكاملية مع دول متوسطية والذين يدرسون علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير فضلًا عن عضويتهم في الجامعة العربية... وهكذا، وحتمًا سيؤدي التداخل وربما في مرحلة لاحقة إلى حالة من التناقض تستوجب تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بين هذه التكتلات. كما أنه إذا ما تم بالفعل تنفيذ كافة اتفاقيات التكتلات الاقتصادية المطروحة فإن ذلك سيؤدي حتمًا إلى وجود نظامين تكاملين كبيرين يغطيان العالم بأسره، تجمع أبيك والقارة الأمريكية من جانب، وأوروبا (شرقًا وغربًا)، والمتوسط وأفريقيا من جانب آخر، مع وجود علاقات تداخل وتشابك فيما بينهما تخلق وضعًا فريدًا إذا ما نجحت محاولات التحرير عبر الأطلنطي بين أوروبا والولايات المتحدة مما ينبئ به البعض من قيام تكتل عالمي واحد، وبالتالي ظهور منطقة تجارية حرة عالمية كأمر واقع قائمة على مبدأ التمييز بدون استثناءات مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية مما سيؤدي حتمًا إلى تكريس الرفاهية الاقتصادية للدول المتقدمة عبر تكتلاتها المغلقة وبدون أي ميزة تتمتع بها الدول النامية مما يناقض مبادئ القانون الدولي الاقتصادي الذي يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من أهم مبادئه، وتعظيم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل الذي يعظم المبادئ الرأسمالية العالمية التي نادت بها الدول المنتصرة في الحرب الباردة ويتنبأ البعض الآخر بقيام أكثر من تكتل اقتصادي مقسم على قارات العالم المختلفة قائمة أيضًا على مبدأ التمييز، وتعظيم مبدأ المعاملة بالمثل الذي أثبت عدم عدالته أيضًا، وكما سنرى من خلال البحث بين الدول المتقدمة والدول النامية على صعيد التكتل الاقتصادي، وسوف يؤدي انقسام العالم إلى تكتلات اقتصادية قارية إلى حروب اقتصادية قام البعض بالتنبؤ بأشكالها وأسلحتها، خاصة أن هذه الأسلحة ليست بعيدة عنا فهي نفس قواعد الجات التي وضعتها لتحرير التجارة العالمية، ويرجع ذلك إلى أن هذه القواعد غير متقنة بشكل كافٍ مما أتاح لبعض التكتلات ـ في ظل العلاقات الاقتصادية القائمة ـ استغلالها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية كالتدابير المضادة، واستغلال المعايير الصحية، والفنية، وتدابير الإغراق والحماية كأسلحة لهذه الحروب.

* * *